الثورة الاقتصادي

إشراف/ علي البشيري

الثلاثاء ٤ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٥ مارس ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٣٤)

ملحق اسبوعي يصدر كل يوم ثلاثاء

Tue 15 Mar 2005 .. 4/2/1426 - No ، (14734)

انخفض بنحو ٨٩ ملياراً عن عام ٢٠٠٣م :

٢٧٤,٤ مليار ريال إجمالي التبادل التجاري بين بلادنا والدول العربية لعام ٢٠٠٤م

كتب/أحمد الطيار

■ بلغ حجم التبادل التجاري بين بلادنا وجميع الدول العربية خلال العام ٢٠٠٤م ما قيمته (٢٧٤,٤) مليار ريال، منها (٣٩,١) مليار ريال قيمة صادرات اليمن نحو الدول العربية، و(٢٣٤,٣) مليار ريال قيمة الواردات بانخفاض قدره نحو (٨٩,٤) مليار ريال عن عام ٢٠٠٣م.

وبحسب بيانات أولية صادرة عن الإدارة العامة لإحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء، فقد انخفضت قيمة صادرات بلادنا إلى الدول العربية بنحو (٤٦,٥) مليار ريال عمّا حققته عام ٢٠٠٣م والبالغة (٨٥,٦) مليار ريال.

وأشارت البيانات إلى أن صادرات اليمن إلى الأسواق العربية تركزت في دولتين هما : المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، حيث استقبلتا من الصادرات اليمنية ما قيمته (٢٧,٤) مليار ريال، منها (١٤,٨) مليار ريال حصة الأسواق السعودية، و(١٢,٥) مليار ريال للأسواق الإماراتية، واحتلت الأسواق الصومالية المرتبة الثالثة في استقبال صادراتنا الخارجية، إذ بلغت نحو (٢,٧) مليار ريال، تليها مصر بما قيمته (٢,٠٥) مليار ريال، ثم العراق الذي أصبح في المرتبة الخامسة عربياً ومن أهم عشرين دولة تستقبل الصادرات اليمنية في العالم، إذ بلغ حجم صادرات بلادنا إليه نحو (١,٧) مليار ريال، تليه جيبوتي التي استقبلت صادرات يمنية بمبلغ (١,٦) مليار ريال عام ٢٠٠٤م.

وفي جانب الواردات تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى وقفزت وارداتها لليمن إلى أكثر من (١٠١) مليار ريال، مقارنة بـ (٩٥) مليار ريال عام ٢٠٠٣م، ثم جاءت بعدها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية التي انخفضت صادراتها إلى اليمن من (٧٥) مليار ريال عام ٢٠٠٣م إلى (٥٨,٧) مليار ريال عام ٢٠٠٤م، فيما قفزت الصادرات المصرية إلى (١٥,٠٨) مليار ريال بعد أن كانت (١٢,٩) مليار ريال عام ٢٠٠٣م، كما تراجعت واردات بلادنا من الكويت وقطر وعُمان بشكل كبير، إذ تراجعت وارداتنا من الكويت من (٥٢,٣) مليار ريال عام ٢٠٠٣م إلى (٢٩,٨) مليار ريال عام ٢٠٠٤م، فيما تراجعت وارداتنا من عُمان من نحو (١٩) مليار ريال عام ٢٠٠٣م إلى (٩,٨) مليار ريال عام ٢٠٠٤م، أما الصادرات القطرية فقد بلغت عام ٢٠٠٣م نحو (١,٠٩) مليار ريال، لكنها تراجعت إلى أقل من (٤١٦) مليون ريال فقط.

أكدت زيادة دعمها للأنشطة السمكية في بلادنا :

«الفاو» تشيد بسياسة الحكومة اليمنية في الحفاظ على البيئة البحرية وزيادة الإنتاج

□ «الثورة الاقتصادي»/خاص

أشاد السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة «الفاو»، بسياسة الحكومة اليمنية الهادفة إلى الحفاظ وحماية الموارد والأحياء البحرية من ناحية، وزيادة الإنتاج السمكي من ناحية أخرى، مثمناً جهود بلادنا في منع ومكافحة الصيد غير القانوني.

جاء ذلك أثناء التقائه الدكتور علي محمد مجور، وزير الثروة السمكية، يوم السبت الماضي في روما على هامش الاجتماعات الوزارية الدولية لمصايد الأسماك التي تعقد في روما، مشيراً إلى أن منظمة «الفاو» قررت انعقاد المؤتمر الإقليمي الدولي للمنظمة في بلادنا خلال العام القادم ٢٠٠٦م، مؤكداً أن المنظمة تسعى إلى زيادة أنشطتها في اليمن في المجالات السمكية، كما تطرق اللقاء إلى أهم المؤشرات في بلادنا لتطوير إنتاج الأسماك وسياسة اليمن الجديدة الصائبة الهادفة إلى صون وحفظ الموارد والأحياء البحرية وصياغة بيئة تشريعية وقانونية لحماية الثروة السمكية والأحياء البحرية وتشجيع الصيادين على زيادة دخولهم وإسهامهم في تنمية وتسهيل وتحسين الصناعة والتسويق السمكي.

من جانبه عبّر الدكتور علي محمد مجور عن شكره للسيد ضيوف، مدير عام منظمة «الفاو» لدعم الدول النامية ومنها بلادنا، إلى جانب تطوير مقدرتها وصناعتها البحرية والسمكية، مشيراً إلى الاهتمام الدولي بالدول المطلة على المحيط الهندي ومعالجة الآثار المأساوية التي نتجت عن كارثة «تسونامي».

حضر اللقاء الدكتور محمد صالح الهلالي، سفير بلادنا في إيطاليا، والدكتور عبدالرحمن بامطرف، ممثل بلادنا في «الفاو».

تستهدف تعزيز الأداء الاقتصادي

اللجان الفنية لدراسة التشريعات المالية والاستثمار والمناطق الحرة تنهي أعمالها قريبا

كتب/ علي البشيري

□ .. تعكف اللجان الفنية المكلفة بدراسة التشريعات المالية والضريبية والجمركية والاستثمار والمناطق الحرة على مراجعة تلك التشريعات وإعداد التعديلات المقترحة لتطويرها بما يتواكب مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية الراهنة.

وعلم ملحق (الثورة الاقتصادي) أن اللجان الفنية قد تنهي أعمالها خلال الفترة القليلة القادمة وأن التعديلات تستهدف تعزيز أداء النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار.

وكانت الحكومة قد شكلت عددا من اللجان خلال العامين الماضيين لمراجعة القوانين المالية والضريبية والجمركية والاستثمار ومقارنتها مع تجارب بعض الدول الشقيقة من أجل التوصل إلى الجوانب الايجابية والسلبية والعمل على تعديل الجوانب السلبية.

ونفذت الحكومة خلال الفترة الماضية العديد من الأهداف والسياسات المالية والنقدية التي استهدفت تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة وبحيث لا يتعدى ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتقييد نمو العرض النقدي وخفض التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف بالاضافة إلى الاهتمام بالبنى التحتية من خلال رفع النفقات الاستثمارية والرأسمالية من ٦ مليارات ريال في عام ١٩٩٠م إلى ٢٢٣ مليار ريال في موازنة ٢٠٠٥م وذلك بهدف استكمال مشاريع البنى التحتية وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص.

وتستهدف الحكومة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل دوره في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو عن طريق التوسع في الاستثمارات القائمة أو الدخول في مجالات جديدة وواعدة وذلك من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات لضمان بيئة جاذبة ومناسبة للاستثمار مع التركيز على جذب استثمارات إقليمية وتشجيع قيام شركات الاكتتاب العامة وتطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنواة للنمو الاقتصادي وكذا تفعيل القطاع المصرفي للقيام بدوره الريادي في عملية التنمية الاقتصادية.

عبر ميناء عدن

٢٥٠٠ طن من نخالة القمح تصدر إلى مصر

■ عدن/سبا

صدرت عبر الرصيف الخارجي لميناء عدن أمس شحنة من مادة نخالة القمح قدرها ٢٥٠٠ طن إلى مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية.

وأوضح الأخ أحمد حسين مساعد رئيس قسم الرصيف الخارجي بالميناء لوكالة الانباء اليمنية سبأ أن أرصفة المعلا الرئيسية استقبلت في نفس اليوم شحنات تجارية متنوعة من المواد الغذائية و مواد البناء قدرت بنحو ٨٠ الفا و ٢٣٦ طناً من القمح والحديد والسكر والاسمنت وسوقت جميعها إلى الأسواق اليمنية المختلفة.

مناقشة دليل الخطة الخمسية بمحافظة صنعاء

■ صنعاء / سبأ/..

ناقش فرع اللجنة الوطنية للتخفيف من الفقر بمحافظة صنعاء في اجتماعه امس برئاسة الاخ /علي شريم / وكيل المحافظة دليل اعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر لعدد من المكاتب الخدمية ذات العلاقة٠ كما استعرض الاجتماع المهام الاساسية لفريق العمل المكلف بالإعداد النهائي لمشروع الخطة للوحدات الادارية على مستوى المحافظة وخاصة فيما يتعلق بتقييم الوضع الراهن للقوى العاملة وفي الاجتماع دعا الاخ وكيل المحافظة المكاتب المتأخرة التي لم تسلم تقاريرها إلى سرعة انجازها من أجل الوصول الى جداول وبيانات كاملة وحقيقية تخدم خطط التنمية في مختلف مديريات المحافظة٠

عشر شركات عربية ترغب في الاستثمار بقطاع الثروات المعدنية

□ كتبت/بلقيس ناصر

أبدت عشر شركات عربية رغبتها في الاستثمار بقطاع الثروات المعدنية في بلادنا، وذلك نظراً لتوفر الكثير من الفرص الاستثمارية في هذا القطاع.

وأوضح المهندس عامر الصبري، نائب مدير عام التقييم والترويج بهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، أن المشاركة اليمنية في ندوة «آفاق وفرص الاستثمار التعدينية في الدول العربية»، التي انعقدت بجدة خلال الفترة (٥ - ٧) مارس الجاري، حققت نتائج إيجابية في الترويج لفرص الاستثمار في بلادنا في مجال الثروات المعدنية.

وذكر في تصريح لـ «الثورة الاقتصادي» أن الشركات العربية مهتمة بالاستثمار في مجال الصخور الصناعية والإنشائية والجبس ومعادن الزيوليت والإسكوريا، منوهاً بأن بلادنا شاركت بأربع أوراق عمل تركزت حول واقع أنشطة الاستكشاف والاستثمار في قطاع التعدين والفرص الاستثمارية المتاحة والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات والتشريعات، والقوانين المنظمة لاستكشاف واستغلال المعادن، مشيراً إلى أن جناح اليمن الذي أقيم على هامش الندوة جذب العديد من المستثمرين العرب والأجانب.

إلى ذلك كشفت الندوة أن إجمالي الاستغلال للمعادن في العالم العربي لا يتجاوز (٤٪) من احتياطيات المعادن الموجودة، وأن هناك العديد من المشاكل التي تعيق الاستثمار في مجال المعادن في الوطن العربي، والمتمثلة في الرسوم والضرائب والإتاوات التي تفرضها بعض الدول بشكل غير عادل.

وحثت الندوة العمل على تطوير القطاع المعدني في الدول العربية وخلق البيئة الاستثمارية الملائمة التي تساهم في جذب الاستثمارات في هذا القطاع وما يتطلبه من قوانين منجمية واستثمارية مشجعة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار التعديني ومنحه المزيد من الحوافز والتسهيلات.